

موجز السياسات التجارية

منظمة الأغذية والزراعة تدعم مفاوضات منظمة التجارة العالمية خلال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الوزاري

الآفاق والتحديات المتوسطة الأجل المتعلقة بالزراعة العالمية

- من المتوقع أن تتسع أسواق السلع الزراعية بنسبة 1.2 في المائة سنوياً بين عامي 2021 و2030، نظراً إلى التباطؤ المتوقع على مدى العقد القادم في النمو السكاني وفي نمو طلب الفرد الواحد على الأغذية.
- يعزى نمو الإنتاج بصورة رئيسية إلى التحسينات في غلات المحاصيل وارتفاع إنتاجية الحيوان الواحد من اللحوم والألبان، حتى وإن كان ذلك بدرجة أقل.
- من المتوقع أن تزداد أحجام التجارة الدولية بالمنتجات الزراعية بصورة عامة بسبب التطورات في مجال الإنتاج، وأن تكتسب أهمية متنامية بالنسبة إلى الأمن الغذائي وسبل العيش في المناطق الريفية.
- بعد انحسار الارتفاع الحالي في الأسعار، واستناداً إلى المعطيات الأساسية في السوق، من المرتقب أن تعود الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية إلى اتجاهها التنافلي الطويل الأجل.

تأليف: Aikaterini Kavallari و Holger Matthey

الإنتاج الحيواني وإنتاج الأسماك إلى التحسينات في الإنتاجية. إلا أنه من المرتقب أيضاً أن تسهم زيادة أحجام القطعان إسهاماً كبيراً في نمو الإنتاج الحيواني. ومن المتوقع أن تنخفض كثافة الكربون المنبعث من الإنتاج الزراعي على مدى العقد المقبل، إذ من المتوقع أن تزيد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة بصورة مباشرة عن الزراعة بمعدل أقل من الإنتاج الزراعي (الشكل 2). ومع ذلك، من المرتقب أن تزيد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن الزراعة بنسبة 4 في المائة على مدى السنوات العشر المقبلة، وسيُعزى أكثر من 80 في المائة من هذه الزيادة إلى الثروة الحيوانية.

يعرض موجز السياسات هذا تحليلاً للتوقعات خلال السنوات العشر المقبلة بالنسبة إلى أسواق السلع الزراعية والأسماك على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ولا تعدّ التوقعات المتوسطة الأجل تنبؤاً بالمستقبل، إنما سيناريو من الممكن أن يتحقق بالاستناد إلى فرضيات محددة تتعلق بظروف الاقتصاد الكلي والزراعة والسياسة التجارية والظروف المناخية واتجاهات الإنتاجية والتطورات في الأسواق الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أحد الأهداف المتوخاة منها هو أن تكون مرجعاً بالنسبة إلى تحليل السياسة الاستشرافية والتخطيط لها.

الاستهلاك

ستحافظ التجارة العالمية على أهميتها بالنسبة إلى الأمن الغذائي العالمي والتغذية ودخل المزارع والقضاء على الفقر في المناطق الريفية. وإن ما يقارب 20 في المائة من الأغذية المستهلكة في العالم هي أغذية مستوردة. ومن المتوقع أن تمثل المنتجات المستوردة مع حلول سنة 2030 نسبة 64 في المائة من إجمالي الاستهلاك المحلي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، في حين من المتوقع أن يصدر إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي أكثر من ثلث إجمالي إنتاجه الزراعي.

من المتوقع أن ينمو إجمالي الاستهلاك العالمي للسلع الزراعية على مدى الفترة 2021-2030 بنسبة 1.2 في المائة سنوياً. وليس من المرتقب أن تشهد حصص الاستخدام المخصصة للغذاء والعلف والوقود والاستخدام الصناعي تغيراً ملحوظاً، إذ ليس من المتوقع حدوث تحول هيكلي كبير في الاستهلاك. وفي البلدان المنخفضة الدخل، ستحد القيود الاقتصادية من نمو استهلاك الأغذية وبالأخص المواد الغذائية الأساسية والمحليات (الشكل 1). وفي البلدان المتوسطة الدخل، من المتوقع أن تبقى الأفضلية للإنتاج الحيواني والأسماك قوية وأن يزداد بشكل ملحوظ استهلاك الفرد الواحد من البروتينات الحيوانية. أما في البلدان المرتفعة الدخل، فمن شأن نمو الدخل والتغير في تفضيلات المستهلك أن يزيد من دعم التحول التدريجي الجاري في الطلب على الغذاء، حيث يجري الابتعاد عن المواد الغذائية الأساسية والمُحليات لصالح الأغذية الأعلى قيمة، بما في ذلك الفواكه والخضروات وبدرجة أقل، المنتجات الحيوانية.

التجارة

الأسعار

من شأن المكاسب المتوقعة في الإنتاجية وتباطؤ نمو الطلب أن يحافظا على انخفاض الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية حتى عام 2030 (الشكل 3)، مما يضع ضغوطاً على دخل المزارع وقد يجعل الاستثمارات في الاستدامة البيئية أكثر صعوبة. وتوقعات الأسعار هذه عرضة لعدم اليقين المطرد بفعل الارتفاع الراهن في الأسعار العالمية للأغذية.

التحديات المستقبلية

تفترض الإسقاطات إحراز تقدم في العديد من النواحي على مدى العقد القادم؛ مع ذلك، سيبقى تحقيق هدف القضاء التام

الإنتاج

من المتوقع أن يزداد الإنتاج الزراعي العالمي على مدى العقد القادم بنسبة 1.4 في المائة سنوياً. وعلى افتراض استمرار الانتقال نحو نظم إنتاج أكثر كثافة، لا سيما في البلدان المتوسطة والمنخفضة الدخل، سيكون من المرتقب أن تعزى نسبة 87 في المائة من النمو العالمي المتوقع في إنتاج المحاصيل إلى تحسن الغلات. وبالمثل، سيعزى جزء كبير من نمو

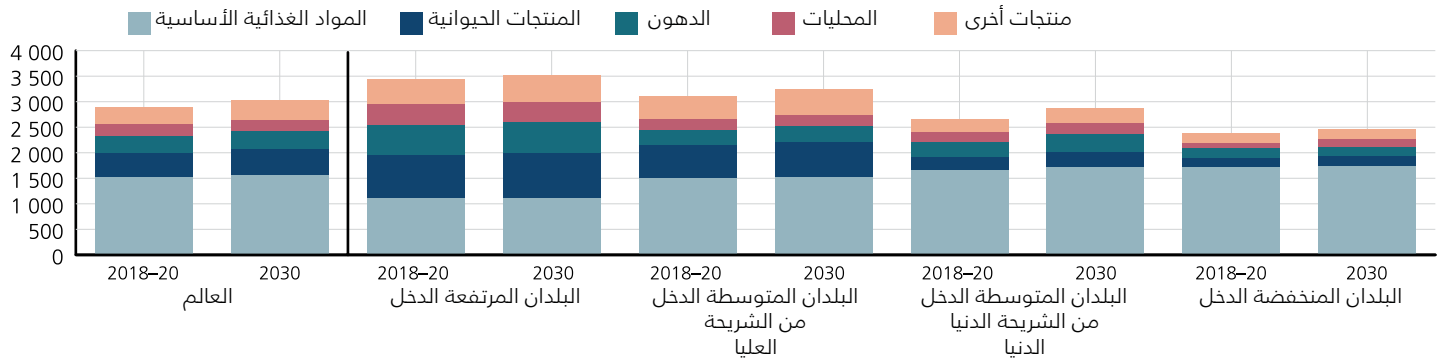
الإجراءات المطلوبة لمواجهة التحديات الرئيسية:

- ▶ تطوير قدرات البلدان من أجل استخدام المعلومات الموثوقة والقائمة على الأدلة عن الاتجاهات المستقبلية والعوامل التحفيزية الرئيسية للطلب والعرض والتجارة والأسعار العالمية للسلع الزراعية، بصفتها مدخلًا هامًا لصنع القرار.
- ▶ وإرساء علاقات تعاونية متينة بين المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية والإقليمية بهدف توفير تحليلات للأسواق الدولية للمنتجات الزراعية بما يحسن قدرة البلدان على إدارة المخاطر وانهيار الفرص لصالح القطاع على مدى السنوات العشر القادمة وابتكار الحلول.
- ▶ وزيادة الاستثمارات في الزراعة بغية تحقيق الانتقال المتوخى نحو أنماط غذائية صحية وزيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة على الصمود وتحسين الاستدامة البيئية، ومن أجل تغيير الطريقة التي ينتج بها العالم الأغذية ويتداولها ويستهلكها.

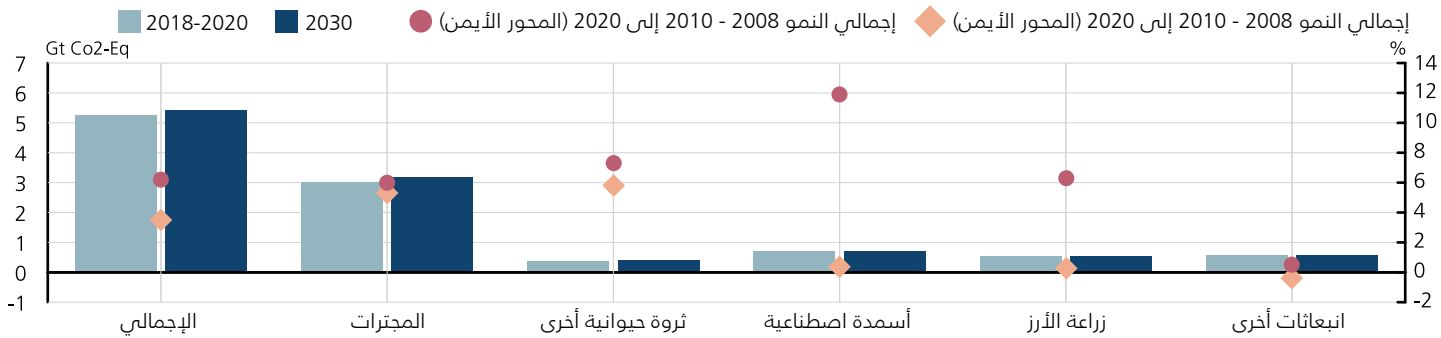
استند هذا الموجز إلى تقرير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة، 2021. التوقعات الزراعية المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2021-2030. منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، باريس.

<http://www.fao.org/3/cb5332en/cb5332en.pdf>

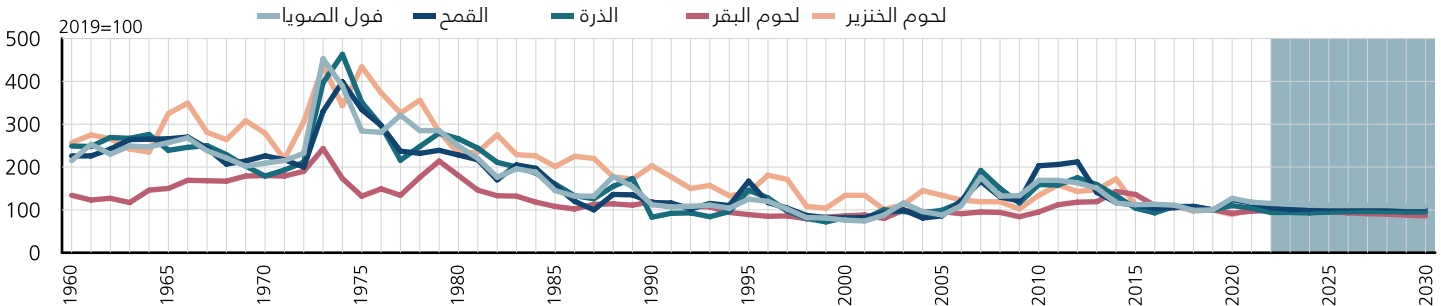
الشكل 1- استهلاك الفرد الواحد لفئات الأغذية الرئيسية في الفترة 2018 - 2020 وفي 2030 (بحسب الإسقاطات)



الشكل 2 : الانبعاث المباشرة لغازات الاحتباس الحراري من المحاصيل والإنتاج الحيواني



الشكل 3 : تطور أسعار السلع الأساسية في الأجل الطويل، بالأرقام الحقيقية



تنويه مطلوب: Matthey, H. and Kavallari, A. 2022. التماق والتحديات المتوسطة الأجل المتعلقة بالزراعة العالمية. موجزات السياسات التجارية، رقم 42. روما. <https://doi.org/10.4060/cb7268ar>

إن الآراء الواردة في هذا المنتج الإعلامي تخص المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة الأغذية والزراعة أو سياساتها.

بعض الحقوق محفوظة. يتوافر هذا العمل بموجب ترخيص

CC BY-NC-SA 3.0 IGO

